الموافقة على طلب نيابي بتخصيص جلسة 26 الجاري لمناقشة القضية الإسكانية

الشيخ صباح الخالد

الشيخ محمد العبدالله

الوزير فالح العزب

- عمر الطبطبائي: «الكويتية» منذ 40 سنة تدار بنفس العقلية ولا بد من تغيير فكر الحكومة تجاهها
- العزب: الحكومة ستقدم تعديلات (مكافحة الفساد) بعد حكم الدستورية.. وأنجزت 82 ٪ من الأسئلة الواردة إليها
- محمد الخالد: على استعداد للمثول أمام محكمة الوزراء إذا ثبت وجود تجاوزات ببند مصروفات «الداخلية»

حتمية والحكومة تقبل فترة الأسبوعين لرفع التقرير ولتبيان إجراءاتها فيما يتعلق بوضع أسقف للنفقات الجارية.

وأضاف: الإجراءات التي تمت في بعض الأجهزة لم تتواكب مع سياسة الترشيد، وسنرفع التقرير إلى المجلس الموقر، بأن تحال إلى لجنة الميزانيات وترفع تقريرها وهذا سيتزامن مع مناقشة الوثيقة الاقتصادية.

وأضاف: نحن ما تكون هناك فوائض مالية ولا يتم إيرادها للاحتياطي فسوف نعالج هذا الموضوع، والتقرير سوف يقدم ولكن نرجو قبول أن يذهب التقرير إلى لجنة الميزانيات.

– وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: تم تكليف وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تحقيق في الموضوع واللجنة انتهت من التقرير وسنعقد اجتماعا قريبا مع لجنة الميزانيات.

– رياض العدساني: لم أتكلم عن أشخاص باعتبارهم ولكن قلت هناك مصاريف زائدة عن مليونين ووصلت الى 23 مليونا والمصاريف الخاصة 20 مليونا وبند الضيافة 23 مليونا، وإذا قلت إن معلوماتي خطأ سوف أستجوب رئيس الوزراء.

– وزير المالية: أريد اضافة تعديل.

– عدنان عبدالصمد: الميزانيات ليس لها علاقة بالرسالة الموجهة إلى وزير المالية فليرد عليها.

– وزير المالية: الأخ رياض عضو في لجنة الميزانيات، نرسل التقرير إلى لجنة الميزانيات ونرد.

– صالح عاشور: بينت في جلسة سابقة أن الحكومة تعهدت بعدم إحالة الموظفين إلى التقاعد وبعض الوزراء أحالوا موظفين إلى التقاعد.

– صفاء الهاشم: لجنة بحث الجناسي ثقة وبها أشخاص ثقات.

– د. جمعان الحربش: هناك طلب مقدم ضد نائب في الجلسة ولم يتم تلاوته.

– مرزوق الغانم: تقدر تقدمه الآن.

– د. جمعان الحربش: كان من الواجب أن يصوت على الطلبات في نفس الجلسة.

– خليل عبدالله: نحن لا نتكلم عن الأشخاص حتى لا نتكلم عن بيان غير كاف وكان به تصنيف للشعب الكويتي وتم بعد ذلك استدراك وكان الاستدراك أيضا غير كاف.

– مرزوق الغانم: تأكد من حسن نوايا كل الموجودين وتأكد أن العدالة والمساواة ستطبق على الجميع.

– فالح العزب: اللجنة ستدرس كافة الملفات حتى ننهي هذا الجدل.

– مرزوق الغانم: يؤجل بند الأسئلة إلى الغد.

– طلب الموافقة على استعجال المواضيع التالية على جدول الأعمال وهي:

– العفو الشامل عن بعض الجرائم.

– تقرير الداخلية والدفاع بتعديل قانون 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

– الجنح.

– الشركات.

– اتفاقية تسليم المجرمين.

– تقرير لجنة الميزانيات.

على أن تمتد جلسة اليوم حتى الانتهاء من التقارير على أن تستكمل البقية في جلسة الغد.

– عدنان عبدالصمد: لجنة الميزانيات أرسلت تقريرين مهمين وهي سنة حميدة وإنجاز حتى تقر المشروعات بصورة مباشرة وحتى لا يتهم المجلس بأنه يعرقل الميزانية فأرجو تقديمه على أي بند.

– د. وليد الطبطبائي: قانون المحكمة الإدارية والعفو الشامل وتعديل الانتخابات الآن.

– طلب آخر تخصيص جلسة الأربعاء 26 أبريل لمناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها.

– عادل الدمخي: منذ بدأ المجلس والوثيقة الاقتصادية على جدول الأعمال وهي تهم كل كويتي ولم تناقش حتى اليوم فأرجو تقديمها قبل كل شيء وهي تأسيس لبرنامج ولمستقبل اقتصادي للكويت، الكويت تستورد البنزين، نرجو أن تكون لها الأولوية.

– وليد الطبطبائي: المفروض تكون القضية الإسكانية 27 الخميس.

– مرزوق الغانم: يوم الخميس 27 أبريل عطلة رسمية، وأتمنى من رئيس لجنة الأولويات عندما تتلى طلبات تتحدث وتقول لم يتم الاتفاق عليه، ولكن ما يحدث الآن تكدس الطلبات وعدم ترتيب الجدول.

– ثامر السويط: دورنا التنسيق بين جميع اللجان أما بخصوص ما يعرض على المجلس فالمجلس سيد قراره وفق الدستور والقانون.

مرزوق الغانم: دور اللجنة ليس فقط داخل اللجنة بل دورها أيضا داخل الجلسة، وهناك طلبات تقدم على طلبات وهذا يؤدي الى فوضى.

– عمر الطبطبائي: تقدمت بطلب بعقد جلسة خميس كل أسبوعين نتمنى أن يُتلى هذا الطلب والموافقة عليه.

– مرزوق الغانم: اقتراحك أحيل إلى مكتب المجلس.

– صفاء الهاشم: على جدول الأعمال قدمنا 4 تقارير والخامس وصل بخصوص ارتفاع البنزين وتقارير الجدول لا يأتيها الدور بسبب الطلبات التي تعرض على المجلس أثناء الجلسة.

– د. خليل عبدالله: يجب على لجنة الأولويات أن تدرك بأن هناك فارقا بين الأولويات والجدولة، وإذا اتفقنا مع الحكومة على مصالح الشعب فلنصوت برفض أي طلبات تقديم المواضيع.

– مرزوق الغانم: الحل بألا تقدم طلبات أثناء الجلسة وإذا قدمت نرفض بما لا يتعارض مع تنسيق لجنة الأولويات.

– فيصل الكندري: رئيس لجنة الأولويات لم يحدد دور اللجنة بالتفصيل فقدمت طلبا بخصوص العمالة المنزلية ولم يتم عرضه إلى الآن.

– المجلس يوافق على تخصيص جلسة يوم 26 أبريل الأربعاء لمناقشة القضية الإسكانية.

وتلا الأمين العام طلبا بالتحقيق في المسائل المثارة بشأن التجاوزات المالية والإدارية في وزارة الإعلام وخاصة المجلس الوطني فيما يخص:

1 – المخالفات الإدارية والمالية الواردة في استجواب وزير الإعلام.

2 – كافة التجاوزات والملاحظات الواردة في ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية 2014/2015 مع تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في ذلك الأمر.

الحصانة

– انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة التشريعية رقم 63 بشأن رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في القضية رقم 1294/2016 حصر نيابة الإعلام – 1329/2016 جنح جرائم الكترونية.

– الحميدي السبيعي (مقرر اللجنة التشريعية): تغريدة في التواصل الاجتماعي تويتر أساءت للشاكي، وقررت اللجنة الموافقة على طلب النيابة رفع الحصانة عن النائب محمد هايف.

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة لأداء الصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم بمناقشة بند طلبات الحصانة.

– مرزوق الغانم: نحن في مجلس الأمة نمثل كافة أبناء الشعب الكويتي وفقا للمادة 168 من الدستور «النائب يمثل الأمة بأسرها» قدرنا أن نكون في موقع المسؤولية، وأنا كرئيس لا يمكن منفردا أن احقق الوحدة الوطنية، وما يحدث في القاعة له انعكاس مباشر على المجتمع الكويتي فرفقا بالمجتمع ورفقا بالكويت.

وأضاف: يسعدني أن أرحب أجمل ترحيب برئيس البرلمان القبرصي والوفد الموافق وأعرب عن تمنياتي بانجاح الزيارة ومزيد من التعاون والتنسيق بين البرلمانيين متمنيا طيب الإقامة في الكويت فحللتم أهلا ونزلتم سهلا.

– وزير الخارجية: الحكومة بدورها ترحب بزيارة الرئيس البرلمان القبرصي وتشيد بمستوى التعاون مع قبرص، والزيارة تمثل رافدا للعلاقات القوية بين الكويت وقبرص ونتمنى طيب الإقامة في الزيارة التي تعزز العلاقات القوية والتعاون بين البلدين.

– عبدالله الرومي: أطلب قفل باب النقاش حتى لا يحدث ما لا يُحمد عقباه.

– مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على قفل باب النقاش، ووجهات النظر ليس بالضرورة أن نكون متفقون معها والنقاش لن يؤدي إلا مزيد من السجال والخلاف.

40 من 46، أقفل باب النقاش.

– مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب محمد هايف؟

22 من 46، عدم الموافقة على رفع الحصانة.

(المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية)

انتقل المجلس إلى مناقشة التقرير الستين للجنة التشريعية بتعديل البند خامسا من المادة رقم (1) من المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (5).

– عبدالله الرومي: هذا من القوانين المهمة فاقترح 10 دقائق.

– محمد الدلال (رئيس اللجنة التشريعية): القانون قدم فيه 6 اقتراحات بالتعديل والهدف منها تعديل قانون المحكمة الإدارية بإخضاع القرارات الإدارية الخاصة بفقد وسحب وإسقاط الجنسية لولاية المحكمة الإدارية، والواقع الحالي أن كل قرارات الدولة تخضع لرقابة القضاء الإداري وأستثني 3 حالات هي مسائل الجنسية ودور العبادة وتراخيصها والإبعاد الإداري لغير الكويتيين.

وأضاف: إذا قدم في هذه البنود الثلاثة دعوة قضائية قال القضاء نحن لسنا مختصون والتقت اللجنة بممثلي الحكومة وتركت النص الحالي كما هو وانتهت بعد بحث الموضوع إلى أن حق التقاضي مكفول وبالتالي لا يمنع الإنسان إذا اتخذ قرار بحقه في الجنسية أن يلجأ للقضاء ولذلك صارت المادة بعد التعديل «تنظر في الطلبات التي يقدمها الأفراد والهيئات لإلغاء القرارات الإدارية» وأضافت «واستثناء من ذلك يجوز لكل من صدر بشأنه قرار بسحب أو فقد أو إسقاط جنسيته الطعن في هذا القرار».

– عودة الرويعي: سحب ومنح الجنسية من أعمال السيادة ويجب الأخذ برأي مجلس القضاء وجمعية المحامين بشأن اقتراحات الجنسية.

– عمر الطبطبائي: لا يجوز استغلال قانون الجنسية لشق الوحدة الوطنية وأرفض الآن أي تعديل على القانون باستثناء اللجوء إلى القضاء بعد السحب.

– صالح عاشور: للأسف الحكومة توسعت في التجنيس وأصبح المواطنون الأصليون أقلية بسبب التجنيس العشوائي.. والمبادئ الدستورية لا تتجزأ.

– عبدالله الرومي: الكويت منقسمة على موضوع تعديل قانون الجنسية والحق السيادي للدولة ينحصر في منح الجنسية ومن حق المواطن ان يذهب للقضاء.

– خالد الشطي: لانريد تشريعا لحماية المزور لأن جريمة التزوير تسقط بالتقادم بعد 10 سنوات وبالتالي لا تسحب جنسيته.

صفاء الهاشم: بعد الاستماع للقانونيين اكتشفت ان التعديل على القانون يحتوي تفاصيل لحماية المزورين، وعندما فتحت ملف التزوير بالجنسية في استجواب وزير الداخلية الاسبق وجدت في ملف واحد 62 ألف حالة تزوير.

وتساءلت: لماذا لم يتضمن الاقتراح دور العبادة والإبعاد الإداري، ويجب ان ندعم بحث القضاء لجميع قضايا التزوير دون استثناء.

الحميدي السبيعي: يفترض أن نناقش نصوص قانونية ولا نناقش نوايا، نحن النخبة وبأيدينا الربط والحزم ويفترض علينا أن نوئد الفتنة، ومن حق أي نائب أن يختلف مع أي اقتراح لكن ليس من المعقول انه مع كل اقتراح البلد تقف.

وقال: ليس صحيحا أن قضايا التزوير تسقط بالتقادم، فالقضاء الجنائي يمنع وهو منفصل عن المحاكم الإدارية، كل القضايا الجنائية تسقط بالتقادم فلا أحد يزايد بالقضايا فليس هناك أكثر من الإعدام والمؤبد يسقط بالتقادم لذلك دعونا نذهب إلى القضاء الإداري ليحكم.

واضاف: أنا مع اقرار الرقابة السابقة واللائحة على دور العبادة والجنسية والإبعاد، لافتا الى ان المادة 27 من الدستور تقول إن الجنسية الكويتية يحددها القانون ومعنى ذلك أن الأصل العام عدم سحب الجنسية، اذن نحتكم الى القانون ونذهب الى القضاء.

وتمنى السبيعي الا يكون هذا القانون سببا للفرقة في الكويت وأتمنى من الله أن يحفظ الكويت من كل شر.

حمدان العازمي: يجب ان نطالب بالاصل وهو الا يتم سحب الجنسية الا بحكم قضائي فكيف نضمن ان يتمكن المتضرر من اللجوء الى القضاء بعد سحب جنسيته.

واضاف: من غير المنطقي ان يتم سحب هوية وجنسية مواطن بسبب تقرير من وزارة الداخلية، وكيف نقبل ان تكون وزارة الداخلية هي الخصم والحكم؟

خليل الصالح: هذه جلسة مفصلية ومهمة، ودولة المؤسسات لا بد أن يكون للقضاء فيها سلطة على كل القضايا، لكن أين قانون مخاصمة القضاء.

اسامة الشاهين: لم اسمع اي عذر يرضي ضميري للتصويت ضد هذا القانون انما ما يطرح هو خلط للاوراق وبعض الزملاء يحاول ان يزج بقضية الداو..يجب الا نقحم المقام السامي فسمو الامير هو رمز للدولة ككل..لا للتزوير والمزورين لا للتجنيس العشوائي لا للازدواج.. وشكرا للجنة التشريعية البرلمانية لإنجاز تقرير تعديل قانون المحكمة الإدارية وتفويت الفرصة أمام من يريد خلط الأوراق.

احمد الفضل: هل يريد اعضاء التشريعية فرض قانون غير دستوري على القضاء فيما يتعلق بسحب وإسقاط الجنسية وماذا لو طعن مجلس القضاء بالقانون

سعدون حماد: نسفوا الاقتراحات التي تقدمنا بها في هذا الشأن وهاجس البطلان في 3/5 اثر علي الجميع..خروج نائب في 3/5 ودخول اخر بنسبة 100% اما حكم ابطال المجلس الحالي بنسبه 50% نايف المرداس رئيس الجلسة: خليك في الموضوع

سعدون حماد: اي ادري ان البطلان حايشك لان المجلس الماضي سيعود وتكون الانتخابات المقبل في مارس القادم.

نايف المرداس: خليك في الموضوع من يحاكي الشارع لا يخاف من الابطال

سعدون حماد: كلام سمو الامير واضح الجنسية ستعود للمستحقين فقط واغلبهم عمل تنازل عن القضايا حتي يستفيد من المكرمة الاميرية..ومهما تسنون من تشريعات فان الجناسي لن تعود الا بمكرمة اميرية.

عبد الكريم الكندري: السيادة للامة مصدر السلطات ونظرية السيادة جاءت بقانون ومن حق المجلس ان يعدل هذا القانون بعد ان استغلت السلطة السيادة استخداما خاطئا ويسحب هذه السيادة...هل يستطيع من يتحدثون عن تزوير الجنسية ان يشيروا للشيوخ في هذا الموضوع.

××الغانم: ترفع الجلسة للصلاة ربع ساعة

وبعد عودة الجلسة قال مبارك الحريص: لا اجد بيئة صالحة في النقاش حول هذا القانون ليقرر النائب موقفه واتمني ان اسمع ردا قاطعا بالنسبه لموضوع اسقاط القضية بالتقادم..هذا الاقتراح كنت استطيع ان اوافق عليه بكل سهولة لولا وجود مسألة التقادم ويجب ان يكون هناك حل لهذه المعضلة.

- عاشور: التقاعد الجبري لمن دون الـ 65 سنة مخالف لقانون «الخدمة المدنية»
- الدلال: الحكومة لم تبد تعاونا مع اللجنة التشريعية بخصوص هيئة مكافحة الفساد
- الدمخي: على ممثلي الأمة واجب متابعة تقرير الحالة العامة لحقوق الإنسان في الكويت

جانب من تصويتات الوزراء امس